# أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور

## –دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع إشارة للبرنامج الخماسي 2014/2010–

د. محمد صلاح – جامعة محمد بوضياف بالمسيلة –الجزائر– slahmohamed83@gmail.com

**ملخص:**
انتهجت الجزائر سياسة اقتصادية تبدو واضحة المعالم، فقد ارتكزت في مضمونها دعم الطلب الكلي على حساب العرض الكلي، وهذا ما قد يكون له أثر على أهداف السياسة الاقتصادية حسب المربع السحري لكالدور، فضعف الجهاز الإنتاجي قد يطرح العديد من التساؤلات حول تلبية الطلب الكلي المحلي مستقبلا وآثاره السلبية على الأسعار والاستيراد وبالتالي على التوازن الخارجي من جهة، ومن جهة أخرى عن مستويات النمو الاقتصادي خارج المحروقات والتشغيل في المدى الطويل خاصة في ظل تدهور أسعار المحروقات وتآكل احتياطيات الصرف.
**الكلمات المفتاحية:** السياسة الاقتصادية، المربع السحري لكالدور، البرامج التنموية، الإنفاق العام.

**Abstract:**
Algeria has pursued an economic policy seem clear-cut, it has been based in its content to support aggregate demand to aggregate supply account, This may have an impact on economic policy objectives, according to Kaldor magic box, Poor production device may pose many questions about meet domestic aggregate demand in the future and its negative effects on import prices and thus the external balance on the one hand, On the other hand, for non-hydrocarbon economic growth and employment levels in the long term, especially in light of the deterioration in fuel prices and the erosion of foreign exchange reserves.
**Key words:** economic policy, for Kaldor magic box, developmental programs, public spending.

**مقدمة:**

بعد الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها الحكومة الجزائرية قبل سنة 2000 مع مؤسسات النقد الدولية تم البدء في تحضير الاقتصاد الوطني للدخول إلى مرحلة جديدة وذلك باعتماد إستراتيجية التنموية تستهدف تعزيز البنية التحتية للاقتصاد لتحسين الخدمات العمومية لأفراد المجتمع، وقد تم إتباع سياسة مالية توسعية من خلال الإنفاق العام الهام الذي قامت به الحكومة الجزائرية، وقد كانت البداية بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي جاء عقب ركود اقتصادي دام أكثر من 15 سنة جراء الأزمة الاقتصادية التي أصابت الاقتصاد الجزائري شكلا ومضمونا، وذلك مع بداية المنتصف الثاني من عقد الثمانينات وقد تجلت بمجموعة من الإختلالات الاقتصادية والاجتماعية.

فالسياسة الاقتصادية الكلية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية ذات طابع إنفاقي توسعي من خلال دعم الطلب الكلي، وذلك بهدف النهوض بالاقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية وذلك استفادة من العائدات النفطية التي شهدت ارتفاعا ملحوظا، وجراء هذا التوجه في السياسة الاقتصادية الكلية فقد العديد من المتغيرات الاقتصادية والتي تعد بمثابة مدخل كلي لتقييم السياسة الاقتصادية الكلية، وتتمثل هذه المتغيرات حسب ما جاء به "**كالدور**" في النمو الاقتصادي والتوازن الخارجي ومعدل البطالة وأخيرا معدل التضخم.

**التساؤل الرئيسي**، باشرت الحكومة الجزائرية منذ سنة 2001 بتطبيق برامج تنموية ذات مخصصات مالية كبيرة بهدف النهوض بالاقتصاد الجزائري، غير أن الاقتصاد الجزائري حسب الخبراء الاقتصاديون يرون انه لن يستوعب حجم المخصصات المالية الموجهة له، وعليه فإن ذلك سوف ينعكس على العديد من المؤشرات الاقتصادية من أهمها أهداف السياسة الاقتصادية الكلية، وعليه يتبلور لدينا التساؤل الرئيسي التالي: "**ما مدى انعكاس البرامج التنموية التي اعتمدتها الحكومة الجزائرية على أهداف السياسة الاقتصادية الكلية؟**"

**أهمية الدراسة**، تظهر أهمية دراستنا من خلال الأبعاد التالية:

- **البعد الاقتصادي**: وذلك من خلال محاولة إبراز نقاط ضعف السياسة الاقتصادية في تحقيق أهدافها وإعادة توجيهها ؛
- **البعد السياسي**: الحجم المالي للبرامج التنموية يعكس عزم الحكومة الجزائرية بتطوير اقتصادها لزيادة ثقتها بشعبها، وهذا ما من شأنه أن يدعمها سياسيا ؛
- **البعد الإجتماعي**: القيام بدعم الاقتصاد الوطني من شأنه أن يعزز من النمو الاقتصادي ويحد من الآفات الإجتماعية مثل البطالة والفقر من خلال خلق مناصب شغل جديدة ودائمة والزيادة في مستوى معيشة أفراد المجتمع.

**أهداف الدراسة**، من خلال دراستنا هذه فإننا نهدف إلى:

- تحديد المرتكزات الفكرية للبرامج التنموية التي باشرتها الحكومة الجزائرية بداية من سنة 2001 ؛

- محاولة تقييم أداء السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر في ظل البرامج التنموية.

**حدود الدراسة:** سوف نحاول إسقاط دراستنا على الاقتصاد الجزائري وذلك خلال البرامج التنموية 2001-2014، أما من الناحية الموضوعية سوف نقوم بتقييم السياسة الاقتصادية من الناحية الكلية وكذا البرامج التنموية دون الولوج في التحليل القطاعي لهذه البرامج.

**منهجية الدراسة:** إن طبيعة دراستنا هذه تفرض علينا البحث النظري حول طبيعة المفاهيم والخصائص المتعلقة بالسياسة الاقتصادية الكلية وأهدافها من الناحية النظرية ومن الناحية العملية في البرامج التنموية في الجزائر. وعليه، فإن طابع الدراسة التي نقوم بها يقودنا إلى الاعتماد على منهجين أساسيين، هما:

- **المنهج الاستنباطي:** والذي سوف نستخدمه في المعالجة النظرية للدراسة، سواء تعلق الأمر بتحديد المفاهيمي للسياسة الاقتصادية، أو تعلق الأمر بالدراسة التحليلية لتطور الاقتصاد الجزائري في ظل البرامج التنموية، وذلك بالاعتماد على أداة التوصيف ؛
- **المنهج الاستقرائي:** والذي سوف نستخدمه في الدراسة التطبيقية من خلال تحليل المعطيات الإحصائية للاقتصاد الوطني الجزائري، واستنتاج توجهات السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر.

**تقسيمات الدراسة،** بناءا على ما سبق تطلب منا تقسيم دراستنا إلى النقاط التالية:

**أولا: السياسة الاقتصادية، المفهوم والأهداف حسب كالدور.**

**ثانيا: قراءة في البرامج التنموية للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2014.**

**ثالثا: انعكاس البرامج التنموية في الجزائر على أهداف السياسة الاقتصادية لكالدور.**

## أولا: السياسة الاقتصادية، المفهوم والأهداف حسب كالدور.

تلعب السياسة الاقتصادية دورا كبيرا في تحقيق أهدافها وتنظيم النشاطات الاقتصادية بين مختلف الأعوان الاقتصاديون، فالأهمية التي تكتسيها في تنظيم النشاطات الاقتصادية بين مختلف الأعوان الاقتصاديين، جعل من صانعيها اتخاذ كل التدابير اللازمة لإعدادها على أحسن وجه من أجل تحقيق أهدافها بشكل مقبول، وذلك من خلال إتباع عدة خطوات من أجل تحقيق الكفاءة اللازمة.

### 1-1- مفهوم السياسة الاقتصادية وأهدافها.

**1-1-1- التعريف:** تعددت مفاهيم السياسة الاقتصادية إلا أنها تصب في نفس المعنى، والغالب أنها "مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تقوم بها الدولة، وتحكم قراراتها نحو تحقيق الأهداف الاقتصادية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة"[1]. فتطبيق السياسة الاقتصادية يكون من قبل السلطات العامة بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف وذلك من خلال استخدام مجموعة من الأدوات المناسبة لذلك، والتي لا تتناقض نتائج تطبيقها مع الوضع الاقتصادي أو الأهداف التي تسعى السلطات العامة لتحقيقها، ذلك يكون خلال فترة زمنية ( طويلة أو قصيرة).[2]

**1-1-2- أسلوب الإعداد:** يتطلب أسلوب إعداد السياسة الاقتصادية توفر شرطين:[3]

- الاستخدام الكامل لجميع الموارد المتاحة؛
- تحقيق أقصى إنتاج ممكن من الموارد المستخدمة.

فالاستخدام الكامل للموارد المتاحة في الاقتصاد لتحقيق أقصى إنتاج ممكن يعني تحقيق الكفاءة الاقتصادية، أما إعداد السياسة الاقتصادية فيكون من خلال إتباع مجموعة من الخطوات هي:

- **تحديد الأهداف:** أي أن وضع أي سياسة اقتصادية يكون من أجل تحقيق هدف معين، وذلك من خلال تحديد المشكلة والتي بدورها يتطلب معرفة الظروف والأحوال التي تحيط بها؛
- **تحديد السياسة البديلة:** وذلك معناه أن السياسة الاقتصادية المطبقة ليست السياسة الوحيدة من اجل الوصول إلى النتائج، بل هناك العديد من السياسات التي تهدف إلى تحقيق نفس الهدف؛
- **التحليل الدقيق لكل من السياسات البديلة:** وذلك من خلال معرفة الآثار المتوقعة من تطبيق السياسة الاقتصادية البديلة، وبذلك من خلال هذه الحلول يتم تبني الحل المناسب؛
- **مقارنة الحل المختار مبدئيا مع الماضي:** عند تفضيل الاقتصادي لإحدى السياسات يجب دراسة فعالية تطبيق هذه السياسة في الماضي لكي يتمكن هذا الأخير من تقييم توقعاته على ضوء الخبرة الماضية، مما يساعده على الاستمرار في تبني السياسة المختارة أو البحث عن سياسة أفضل تكون ملائمة للواقع الاقتصادي للدولة.

**1-2- أهداف السياسة الاقتصادية.**

كما بينا سابقا فإن السياسة الاقتصادية تكون من أجل تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف[4]، وقد تم تلخيصها من طرف **KALDOR** في أربعة أهداف والتي تسمى بالمربع السحري **لكالدور** كما هو موضح في الشكل التالي:[5]

**1-2-1- البحث عن النمو الاقتصادي:** حسب **كالدور** يجب أنّ يبلغ معدل النمو الاقتصادي نسبة 6%، حيث يعتبر البحث عن النمو الاقتصادي الهدف الأكثر عمومية، والمتمثل في زيادة حجم الدخل الوطني عبر الزمن، أي ما يلاحظ من خلال هذا الهدف هو تحقيق معدل نمو أعلى من معدل نمو السكان، كما انه يتعلق بهدف الحفاظ على البيئة من التلوث، وهو ما يضع أمام صانعي السياسة الاقتصادية في كيفية تحقيق معدل نمو اقتصادي كبير أمام الحفاظ على البيئة من التلوث؛

**1-2-2- تحقيق التشغيل الكامل:** حسب **كالدور** يجب أنّ يبلغ معدل البطالة نسبة 0%،حيث أنّ التشغيل الكامل يعني زيادة حجم العمالة وتحقيق أقصى مستوى من التوظيف والعمل على تحقيق أدنى حجم من البطالة، كما أن مفهوم التشغيل الكامل يشير إلى استغلال كامل الطاقات الإنتاجية في المجتمع؛

**1-2-3- تحقيق التوازن الخارجي:** حيث يعبر عنه **كالدور** بالاستيراد والتصدير كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، فاختلال ميزان المدفوعات والذي يعبر في الغالب عن حالة العجز، والذي يؤدي إلى زيادة مديونية الاقتصاد مما ينعكس سلبا على التوازنات الداخلية للاقتصاد وعلى المبادلات الاقتصادية...الخ، ومن الأفضل أن يكون في حالة فائض في حدود 2%؛

**1-2-4- التحكم في التضخم:** والذي يعبر عن الارتفاع المستمر والمتواصل للأسعار، يرى **كالدور** من الأفضل أنّ يتم الحصول على نسبة معدومة من التضخم 0%، حيث أنّ عدم التحكم فيه يؤدي إلى تشويه المؤشرات الاقتصادية المعتمدة لاتخاذ القرارات الاقتصادية وبالتالي فقدان الثقة من طرف الأعوان الاقتصاديين في السياسة الاقتصادية.

**الشكل رقم 01: أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور.**

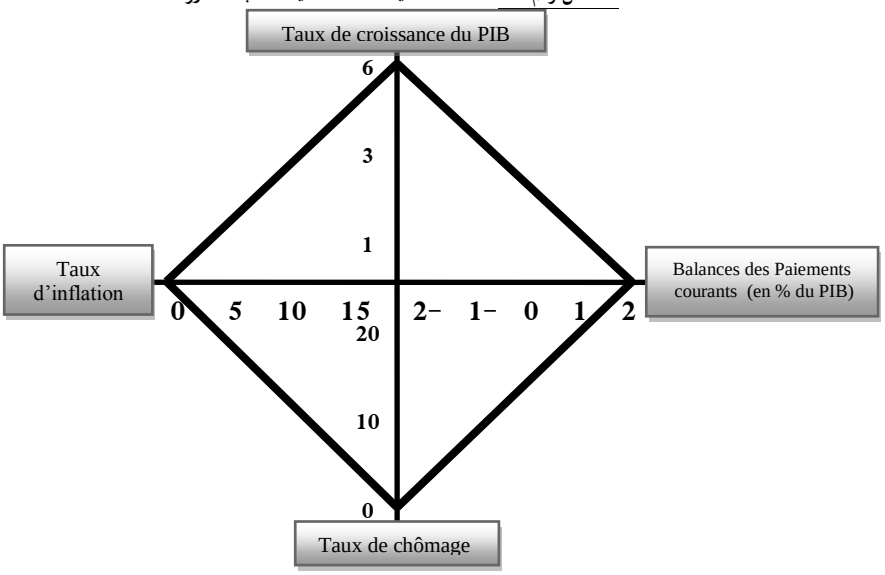


**Source :** Marie Delaplace - **Monnaie et Financement de l'économie** - édition DUNOD – Paris - p118.

**ثانيا: قراءة في البرامج التنموية للاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2014.**

عرفت فترة بداية 2000 ارتفاع في أسعار المحروقات للاقتصاد الجزائري، فانعكست على التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية وذلك من التوجهات الكلاسيكية إلى التوجهات الكينزية الرامية إلى دعم الطلب الكلي، وبالفعل تم ذلك من خلال تطبيق مخططات تنموية تمثلت في برنامج الإنعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو وأخيرا البرنامج الخماسي إلى غاية سنة 2014، وقد خصص للبرامج الثلاثة إعتمادات مالية ضخمة موضحة في الشكل 02، حيث يتضح أن الحكومة الجزائرية عازمة على دفع عجلة التنمية الاقتصادية، ويتضح ذلك من خلال:

- حجم المبالغ المالية المخصصة والتي بلغت في مجموعها 25968,7 مليار دينار جزائري وهي موزعة على ثلاث برامج تنموية ؛
- التدرج في التنمية الاقتصادية في محاول دفع الاقتصاد، وذلك راجع لإمكانية عدم استيعاب الاقتصاد الجزائري لهذه المخصصات الضخمة.

والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 02: المخصصات المالية لبرامج التنمية 2001-2014.

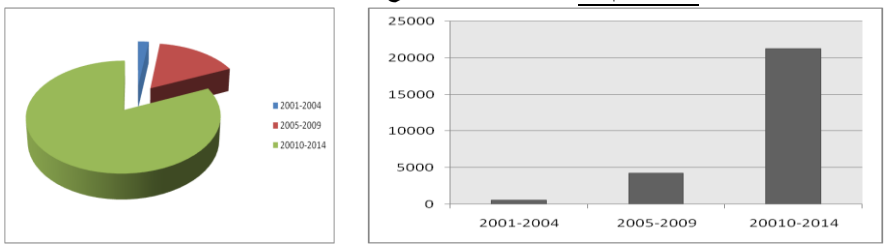


المصدر: تم الحصول على البيانات بناءا على ما ورد في الدراسة.

### 2-1- المرتكزات الفكرية للبرامج التنموية في الجزائر.

- **المضاعف الكينزي:** وفقا لمبدأ المضاعف تنتج عن الزيادة في إحدى مكونات الطلب الكلي ولتكن الإنفاق الحكومي مثلا زيادة مضاعفة في الدخل وهذا بسبب الدخول الجديدة المتولدة عن عملية الإنفاق الأولى، والمضاعف قيمة أكبر من الواحد. وتتوقف فعالية المضاعف الكينزي على أربع شروط هي: [6]

1. وجود بطالة غير إرادية ؛
2. اقتصاد صناعي ؛
3. وجود فائض في الطاقة الإنتاجية للسلع الاستهلاكية ؛
4. توفر رأسمال اللازم لزيادة الإنتاج.

- **المعجل:** لقد اعتمدت الجزائر على المقاربة الكينزية في تحقيق النمو الاقتصادي وهذا بسبب ضعف الاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي، وحاجة الجزائر إلى تحضير الاقتصاد الوطني للدخول إلى مرحلة جديدة وهذا باعتماد إستراتيجية تستهدف تعزيز البنية التحتية من جسور وطرق وشبكة سكك حديدية ومطارات وموانئ وتكوين رأسمال بشري من خلال التعليم بكل مراحله، بالإضافة إلى الاهتمام بتحسين الخدمات العامة بصفة شاملة، ما نجم عنه نفقات عمومية هامة ساهمت في رفع حجم الطلب الكلي، وبقيت المشكلة مع الجزائر في تحول هذا الطلب نحو الخارج أي زيادة الواردات وخاصة من السلع المصنعة والنصف مصنعة وهذا بسبب ضعف الجهاز الإنتاجي. [7]

كما أن السلطات الجزائرية اتبعت إجراءات تصحيحية وهذا انطلاقا من المرحلة الثانية من البرامج التنموية، وذلك كان نتيجة الآثار السلبية للسياسة المالية التوسعية وتبعاتها، والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم 03: الخلفية النظرية للإجراءات التصحيحية الجزائرية.

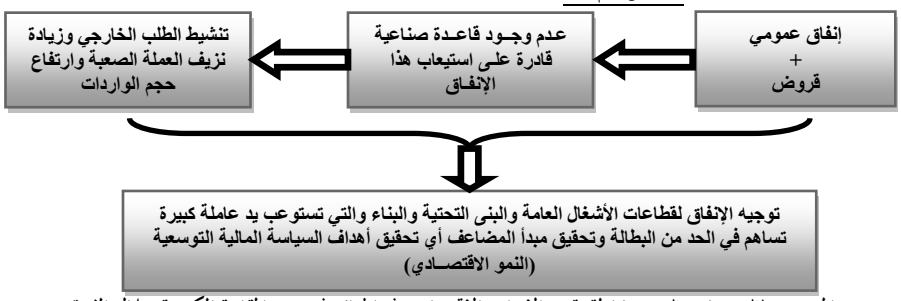


المصدر: طالبي صلاح الدين، محاولة تقييم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في ضوء المقاربة الكينزية خلال الفترة 2000-2010، مرجع سبق ذكره، ص 10.

### 2-2- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

#### 2-2-1- التوزيع السنوي لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وأهدافه.

لقد جاء هذا البرنامج بمبلغ مالي مُقدر بـ525 مليار دج وتم توزيعه على فترات تطبيقه كما يلي:

**جدول رقم 01: التوزيع السنوي لمخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي.**

| السنوات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| المبالغ المالية (مليار دج) | 205,40 | 185,90 | 113,20 | 20,50 | 525 |
| نسبة المبالغ (%) | 39,10 | 35,41 | 21,56 | 03,90 | 100 |

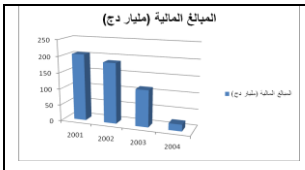


**المصدر: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001–2004)/ مصالح رئاسة الحكومة.**

من خلال الجدول والشكل نلاحظ أن سنتي 2001 و2002 تأخذان أكبر المبالغ المالية المخصصة في البرنامج، ويعود السبب في ذلك إلى محاولة إعطاء دفعة قوية للبرنامج، ومن جهة أخرى التعجيل في تنفيذ البرنامج وذلك نتيجة للظروف التي مرّ بها الاقتصاد الوطني. يهدف هذا البرنامج إلى تحقيق مجموعة من الأهداف هي:[8]

- تحسين المستوى المعيشي للمواطنين ؛ – فك العزلة عن المناطق النائية ؛ – إصلاح وتوسيع شبكة التزويد بالمياه الصالحة للشرب وتطويرها ؛ – تطوير المنشآت الصحية ؛ – تحسين ظروف التمدرس للتلاميذ ؛ – إعادة تأهيل المرافق الإجتماعية ؛ – تطوير المنشآت والمرافق الجوارية ؛ – توسيع شبكات الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية ؛ – توفير مناصب العمل والتقليل من البطالة المرتفعة ؛ – تخفيض أزمة السكن بتوجيه جزء كبير من هذه الأموال إلى هذا القطاع ؛
- تطوير وتنمية القطاع الزراعي من اجل التخفيض من التبعية الغذائية وهذا بالاعتماد على إصلاح الأراضي خاصة في الجنوب.

**2-2-2- مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي.**

إذا كما سبق فإن برنامج الإنعاش الاقتصادي يتمثل في سياسة عمومية ذات طابع إنفاقي بحت، وقد تمحورت هذه الأخيرة حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها وإلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين ظروف المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية، وستجد هذه الأعمال دعمها في جملة من التدابير الخاصة بإصلاح الهيئات ودعم المؤسسات[9]. مقومات هذا البرنامج ورخصه موضحة في الجدول التالي:

**جدول رقم 02: مقومات برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004.**

| طبيعة الأعمال | رخص البرنامج (مليار دينار جزائري) | | | | | مجموع رخص البرنامج (%) |
|---|---|---|---|---|---|---|
| | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2004–2001 | |
| دعم الإصلاحات | 30,0 | 15,0 | – | – | 45,0 | 8,6 |
| الدعم المباشر للفلاحة والصيد البحري | 10,6 | 20,3 | 22,5 | 12,0 | 65,4 | 12,4 |
| التنمية المحلية | 32.4 | 42,9 | 35,7 | 03,0 | 114,2 | 21,7 |
| الأشغال الكبرى | 93,0 | 77,8 | 37,6 | 02,0 | 210,4 | 40,1 |
| الموارد البشرية | 39,4 | 29,9 | 17,4 | 03,5 | 90,2 | 17,2 |
| المجموع | 205,4 | 185,9 | 113,2 | 20,5 | 525,0 | 100 |

**المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001، مرجع سبق ذكره، ص 123.**

**الشكل رقم 04: رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001–2004.**

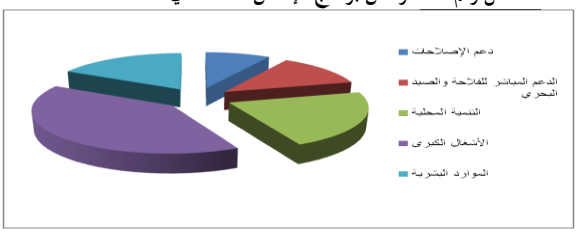


**المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول 02.**

من الجدول والشكل فإننا نلاحظ ما يلي:

- استحواذ قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية، حيث تم تخصيص ما قيمته 210,5 مليار دينار جزائري خلال مدة البرنامج وقد تم توزيعها بين سنواته حيث أن سنتي 2001 و2002 تأخذان أكبر المبالغ المالية المخصصة للقطاع، وذلك لمسايرة التحولات في الاقتصاد الجزائري نتيجة السياسات المتبعة، كما أنه لم ينل نصيبه من السياسات التي تم إبرامها مع المؤسسات المالية والنقدية الدولية ؛

- الحكومة لم تغفل جانب التنمية المحلية، فهي أخذت حصتها بعد قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بقيمة تقدر بـ 114,0 مليار دينار جزائري خلال مدة البرنامج، فالحكومة تسعى إلى تحقيق التوازنات المحلية الجهوية بغرض الرفع من رفاهية المواطنين وذلك بتحسين مستوياتهم المعيشية ؛
- أما فيما يخص الموارد البشرية فقد خصصت لها 90,2 مليار دينار الجزائري، وذلك سعيا من الحكومة للاستثمار في رأس المال البشري وذلك من خلال تكوين الإطارات بوضع الدورات التكوينية والبعثات العلمية وغيرها ؛
- أما القطاع الفلاحي والصيد البحري فقد تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 65,4 مليار دينار جزائري، ويعود السبب في ذلك إلى أن هذا القطاع قد استفاد من برنامج خاص ابتداء من سنة 2000 وهو البرنامج الوطني للتنمية الفلاحية فهو بذلك مستقل عن برنامج الإنعاش الاقتصادي، وما هو إلا تكملة للبرنامج السابق ؛[10]
- أما فيما يخص دعم الإصلاحات الاقتصادية فقد خصص له مبلغ 45 مليار دينار جزائري أي بنسبة تقدر بـ 8,6% خلال فترة تطبيق البرنامج، فالحكومة قد جندت موارد مالية من أجل إنجاز البرنامج وبأقل التكاليف والحصول على نتائج مرضية، فيتوجب تطبيق مجموعة من التعديلات المؤسسية والهيكلية التي سوف تسمح بإنشاء محيط يسهل تطبيق قوى السوق بصفة فعالة.

**2-2-3- السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي.**

لقد قامت الحكومة الجزائرية باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير الجبائية والأحكام المالية وذلك من أجل ضمان التطبيق الجيد لبرنامج الإنعاش الاقتصادي وتحقيق النتائج المسطرة لذلك، وتلخيص ذلك:

**جدول رقم 03: السياسات المصاحبة لبرنامج الإنعاش الإقتصادي 2001-2004.**

| القطاعات | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | المجموع |
|---|---|---|---|---|---|
| عصرنة إدارة الضرائب | 0,2 | 2,5 | 7,5 | 9,8 | 20 |
| صناديق المساهمة والشراكة | 5,5 | 7 | 5 | 5 | 22,5 |
| تهيئة المناطق الصناعية | 0,3 | 0,8 | 0,5 | 0,4 | 2 |
| نموذج التنبأ على المدى المتوسط والطويل | 0,03 | 0,05 | - | - | 0,08 |
| المجموع | 6,33 | 11,35 | 13,7 | 15,2 | 46,58 |

**المصدر: كريم زرمان، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 07، بسكرة، الجزائر، 2010، ص 204.**

ما يمكن أن نستنتجه من الجدول هو أنه من أجل الوصول للأهداف التي وضعتها السلطات الجزائرية تم وضع مجموعة من الإجراءات من أجل جعل المحيط الاقتصادي يتلائم التطورات الراهنة للاقتصاد العالمي، فقد قامت الحكومة الجزائرية:[11]

- تخصيص موارد مالية من أجل تشجيع الاستثمار وتحسين عمل المؤسسات ؛
- الإسراع في إجراءات الشراكة وفتح رأس المال ؛
- بالإضافة إلى التحضير لانضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة والشراكة مع الإتحاد الأوربي.

**2-3- البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.**

بعد نهاية برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي طبقته الجزائر خلال الفترة 2001-2004 لم تتوقف هذه الأخيرة عن مواصلة التنمية ودعم النمو الاقتصادي، حيث شهدت سنة 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي في الجزائر وقد رصد له مبلغ مالي يقدر بـ 55 مليار دولار كقيمة أولية وذلك من أجل مواصلة وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها في البرنامج السابق. وفيما يلي نحاول أن نتطرق إلى ما يحويه البرنامج.

**2-3-1-أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.**

يهدف البرنامج إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي يمكن أن نوضحها كما يلي:[12]

- **استكمال الإطار التحفيزي والاستثمار:** ويكون ذلك عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها أن تتم قانون الاستثمار وتطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي ؛
- مواكبة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي أو البنكي ؛
- انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة مع الحرص الشديد على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب الشغل وترقية التنافسية ؛

- تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة ؛
- **تحديث وتوسيع الخدمات العامة:** حيث أن ما مرت به الجزائر خلال فترة التسعينات سياسيا واقتصاديا أثر بالسلب على حجم ونوعية الخدمات العامة المقدمة للمجتمع، وهذا ما يجعل ضرورة الإسراع في تحديثها وتوسيعها قصد تحسين المستوى المعيشي للأفراد من جهة، ومن جهة أخرى كتكملة لنشاط القطاع الخاص في سبيل ازدهار الاقتصاد الوطني ؛
- **تحسين مستوى معيشة الأفراد:** وذلك من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد، سواء كان الجانب التعليمي أو الصحي أو الأمني
- **تطوير الموارد البشرية والبنى التحتية:** وذلك راجع للدور الذي تلعبه كل من الموارد البشرية والبنى التحتية في النشاط الاقتصادي، فالموارد البشرية تعد من أهم المارد الاقتصادية في الوقت الحالي، فعملية تطويرها المتواصل يُجنب الندرة فيها عن طريق رفع وترقية المستوى التعليمي والمعرفي للأفراد والاستعانة بالتكنولوجيا في ذلك، كما أن البنى التحتية لها لدور هام جدا في تطوير النشاط الإنتاجي وبالخصوص في دعم إنتاجية القطاع الخاص من خلال تسهيل عملية المواصلات وانتقال السلع والخدمات وعوامل الإنتاج ؛
- **رفع معدلات النمو الاقتصادي:** يعتبر رفع معدلات النمو الاقتصادي الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، وهو الهدف الذي تصب فيه كل الأهداف السابقة الذكر.

وعليه، فإن خصائص هذا البرنامج منذ انطلاقه من قبل رئيس الجمهورية في 08 أفريل 2005 إلى اختتامه في 31 ديسمبر 2009 بأنه شهد عدة عمليات توسعة سمحت بها الإيرادات الجيدة للخزينة وقد تضمنت عمليات التوسعة هذه:[13]

- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الجنوب، صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر جانفي 2006 بمبلغ 377 مليار دج ؛
- برنامجا تكميليا خاصا لفائدة ولايات الهضاب العليا صودق عليه في مجلس الوزراء في شهر فيفري 2006 بمبلغ 693 مليار دج ؛
- برنامجا تكميليا من 270.000 وحدة سكنية لامتصاص السكنات الهشة صودق عليه في مجلس الوزراء بمبلغ 800 مليار دج ؛
- 200 مليار دج من البرامج التكميلية المحلية التي أُعلن عنها بمناسبة زيارات العمل التي قام بها رئيس الجمهورية عبر 16 ولاية خلال السنوات 2005-2006.

كما أن البنك الدولي يرى أن البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي برنامجا غير مسبوق في تاريخ الجزائر، حيث أُضيف له بعد إقراره البرامج التكميلية السابقة الذكر والموارد المتبقية من برنامج الإنعاش الاقتصادي، والصناديق الإضافية والمقدرة بـ 1191 مليار دج، التحويلات الخاصة بحسابات الخزينة بقيمة 1140 مليار دج.[14]

### 2-3-2- مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.

لقد شهد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي زيادة واضحة وهامة في المبالغ المخصصة له، وقد تمحور هذا الأخير حول خمس محاور أساسية نبرزها كما يلي:

**جدول رقم 04: مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009.**

| القطاعات | المبالغ المالية المخصصة (مليار دج) | النسبة (%) | النسبة (%) |
|---|---|---|---|
| تحسين ظروف معيشة السكان | 1908,5 | 45,5 | 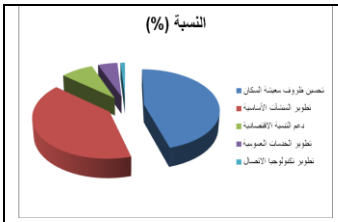 |
| تطوير المنشآت الأساسية | 1703,1 | 40,5 | |
| دعم التنمية الاقتصادية | 337,2 | 08 | |
| تطوير الخدمات العمومية | 203,9 | 04,8 | |
| تطوير تكنولوجيا الاتصال | 50 | 01,1 | |
| المجموع | 4202,7 | 100 | |



**المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 02، من على الموقع:**
**www.premier-ministre.gov.dz**

نستنتج أن البرنامج التكميلي لدعم النمو قد سار على نفس منحى برنامج الإنعاش الاقتصادي، وذلك لاستكمال المشاريع المقترحة في البرنامج السابق، حيث:

1. **تحسين ظروف معيشة السكان:** يحتل هذا المحور المرتبة الأولى من إجمالي المبالغ المالية المخصصة له من البرنامج وذلك بقيمة 1908,5 مليار دج أي بنسبة 45,5%، وهو تكملة لما جاء به برنامج الإنعاش الاقتصادي في محور التنمية المحلية والبشرية، ويعد تحسين ظروف المعيشة للسكان عاملا مهما في تطوير الأداء الاقتصادي من خلال انعكاسه على إنتاجية عنصر العمل. فقد تم توزيع مبالغ هذا المحور على عدة قطاعات، حيث استفاد قطاع السكن من النصيب الأكبر بقيمة 555 مليار دج، ثم يليه قطاع التربية الوطنية بمبلغ 200 مليار دج وذلك في شكل إنشاء المزيد من الأقسام والمطاعم المدرسية قصد تحسين ظروف التمدرس، وتأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ثم يأتي قطاع التعليم العالي بمبلغ 141 مليار دج لتوفير أفضل ظروف التحصيل المعرفي على مستوى الجامعة الجزائرية.[15]
2. **تطوير المنشآت الأساسية:** قد احتلت المنشآت الأساسية وتطويرها المرتبة الثانية في البرنامج وذلك بمبالغ مالية تقدر بـ 1703,1 مليار دج وذلك بنسبة 40,5% من إجمالي المبالغ المالية المخصصة للبرنامج، وقدتم توزيع هذه المبالغ المالية على القطاعات التالية:[16]
   - **قطاع النقل:** تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 700 مليار دج ؛
   - **قطاع الأشغال العمومية:** تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 600 مليار دج ؛
   - **قطاع المياه (السدود والتحويلات):** تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 393 مليار دج ؛ **تهيئة الإقليم:** تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 10,15 مليار دج.
3. **دعم التنمية الاقتصادية:** خصص لهذا المحور بمبالغ مالية تقدر بـ 337,2 مليار دج وذلك بنسبة 8% من إجمالي المبالغ المالية المخصصة للبرنامج، من خلال هذا المحور يتم توزيع المبلغ المالي على القطاعات التالية:[17]
   - **الفلاحة والتنمية الريفية:** تم تخصيص مبلغ مالي مقدر بـ 300 مليار دج وذلك من أجل مواصلة جهود الدولة بالنهوض بالقطاع الفلاحي والتنمية الريفية وهذا ما يعكس مكانة القطاع في الاقتصاد الوطني ؛
   - **الصناعة:** وهذه الأخيرة تم تخصيص له مبلغ مالي يقدر بـ 13,5 مليار دج وذلك بهدف تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية وتطوير الملكية الصناعية ؛
   - **ترقية الاستثمار:** وهو الآخر تم تخصيص له مبالغ مالية تقدر بـ 4,5 مليار دج وذلك بهدف تهيئة وتطوير مناخ الاستثمار في الجزائر لجذب الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية ؛
   - **الصيد البحري:** تم تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ 12 مليار دج بهدف تطوير القطاع والاستفادة أكثر من الثروات البحرية وزيادة تنويع الدخل ؛
   - **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:** تم تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ 4 مليار دج وذلك من أجل دعم هذا القطاع الحيوي لما له دور في خلق القيمة المضافة ومناصب الشغل.
   - **السياحة:** تم تخصيص مبلغ مالي يقدر بـ 3,2 مليار دج بهدف إنشاء 42 منطقة سياحية.
4. **تطوير الخدمات العمومية:** حيث أن السلطات الجزائرية خصصت مبالغ مالية تقدر بـ 203,9 مليار دج وذلك ما نسبته 4,8% من إجمالي مبالغ البرنامج، ويكون ذلك بهدف تحسين الخدمة العمومية وجعلها في مستوى تطلعات التطورات الاقتصادية والاجتماعية وهذا قصد تدارك التأخر المسجل في هذا الإطار نتيجة الظروف الخاصة التي مرّت بها الجزائر خلال فترة التسعينيات، وقد استهدف ما يلي:[18]
   - **العدالة:** هو نظام حساس حيث يمثل الضمان الكامل للأفراد والمؤسسات، فهو بذلك يزيد من الثقة بين المتعاملين الاقتصاديين، فقد تصمن البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا 34 محكمة و 51 مؤسسة عقابية ؛
   - **الداخلية:** والغرض منه هو تطوير مصالح الأمن الوطني والحماية المدنية ؛
   - **التجارة:** إذ أنه وقصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية بشكل رئيسي، جاء هذا البرنامج بغرض تحقيق جملة من الأهداف أهمها، إنجاز مخابر مراقبة النوعية، اقتناء تجهيزات مراقبة النوعية، إنجاز مقرات تفتيش النوعية على الحدود ؛
   - **المالية:** ذلك من أجل تحديث وعصرنة الإدارة المالية في قطاع الجمارك والضرائب على وجه الخصوص؛
   - **تطوير تكنولوجيا الاتصال:** كان نصيب هذا القطاع من إجمالي المبالغ المالية المخصصة للبرنامج ما قيمته 50 مليار دج وهو ما يمثل نسبة 1,1%، حيث يستهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة من خلال تزويدها بالموزعات الهاتفية وكذا رقمنة 61 محطة أرضية.[19]

**2-4- برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.**

لقد خصصت الجزائر في هذا البرنامج التنموي طيلة خمس سنوات 2010-2014 غلافا ماليا لم يسبق لبلد سائر في طريق النمو أن خصصه حتى الآن، والذي يقدر بحوالي 286 مليار دولار أي ما يعادل 21214 مليار دينار جزائري والذي من شأنه تعزيز الجهود التي شرُع فيها منذ عشر سنوات، فالبرنامج يندرج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت ضمن برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 وتواصلت في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي والذي دُعم هو الآخر ببرامج خاصة أخرى، وفيما يلي تفصيل ما يتعلق بالبرنامج.

**2-4-1- أهداف وخصائص برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.**

يهدف البرنامج الخماسي للتنمية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:[20]

- القضاء على البطالة في الاقتصاد من خلال استحداث ثلاث ملايين منصب شغل ؛
- دعم التنمية البشرية والتي تعتبر الركيزة الأساسية للبرنامج الخماسي للتنمية وذلك من خلال تزويد الاقتصاد بالموارد البشرية المؤهلة ؛ - فك العزلة عن المناطق النائية وتحسين مستوياتهم وظروفهم المعيشية ؛ - تحسين المستوى الصحي للسكان وإعطاء دفعة قوية للقطاع الصحي ؛ - دعم الجماعات المحلية والأمن والحماية المدنية ؛ - مواصلة الجهود الرامية لتحسين التزود بالمياه الصالحة للشرب واستكمال المشاريع الجارية ؛ - الاستمرار في توسيع قاعدة السكن وإعادة الاعتبار للنسيج العمراني ؛ - المواصلة في تحسين الخدمات العامة ؛ - النهوض بالاقتصاد المعرفي، وذلك من خلال تجنيد منظومة التعليم الوطنية وتعبئة تكنولوجيا المعلومات والاتصال ودعم وتطوير البحث العلمي؛
- النهوض بالتكنولوجيات الجديدة للإعلام والاتصال ؛ - تطوير مناخ الاستثمار وذلك من خلال تحسين إطار الاستثمار ومحيطه ؛ - تطوير المحيط الإداري والقانوني والقضائي للمؤسسة ؛ - تحسين المحيط المالي للمؤسسة ؛ - مواصلة التجديد الفلاحي وتحسين الأمن الغذائي ؛ - تثمين القدرات السياحية والصناعة التقليدية ؛ - تثمين الموارد الطاقوية والمنجمية.

من أجل عقلة الإنفاق الحكومي في ظل هذا البرنامج فإن السلطات الجزائرية قامت بوضع مجموعة من الترتيبات لضمان عدم المساس بالأملاك العامة وعدم تبذير المال العام وذلك من خلال:[21]

- لا يمكن تنفيذ أي مشروع يُعتمد ما لم تنتهي الدراسات التكنو-اقتصادية وما لم يتوفر الوعاء العقاري لإنجازه؛ - عندما يتعلق الأمر بدراسات يفوق مبلغها 20 مليار دج يجب أن تخضع لموافقة صندوق التجهيزات التابع لوزارة المالية ؛ - كل عملية إعادة تقييم لرخصة برنامج قد تتبين ضرورية يجب أن تكون مسبوقة بشطب مشاريع بمبلغ معادل من مدونة القطاع المعني ؛ - تعبئة الوعاءات العقارية المطلوبة لإنجاز برامج التجهيزات العمومية مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية الخصبة ؛ - تسريع إجراءات الصفقات وكذا احترام الإجراءات في مجال النفقات العمومية ؛ - تدعيم أدوات الدراسة والإنجاز.

**2-4-2- مضمون برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.**

برنامج الاستثمارات العمومية الذي تم برمجته للفترة 2010-2014 من قبل السلطات الجزائرية يشتمل على شقين هما:[22]

- **الشق الأول:** استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9700 مليار دج أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- **الشق الثاني:** إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11534 مليار دج أي ما يعادل 156 مليار دولار.

وقد تم توزيع المبالغ المالية المخصصة لهذا البرنامج على النحو التالي:

**جدول رقم 05: مضمون البرنامج الخماسي للتنمية 2010-2014.**

| القطاعات | المبالغ المالية المخصصة (مليار دج) | النسب (%) |
|---|---|---|
| 1- التنمية البشرية: | 10122 | 49,5 |
| 2- المنشآت القاعدية الأساسية: | 6448 | 31,5 |
| 3- تحسين وتطوير الخدمات العمومية: | 1666 | 8,16 |
| 4- التنمية الاقتصادية: | 1566 | 7,7 |
| 5- الحد من البطالة (توفير مناصب شغل) | 360 | 1,8 |
| 6- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال | 250 | 1,2 |

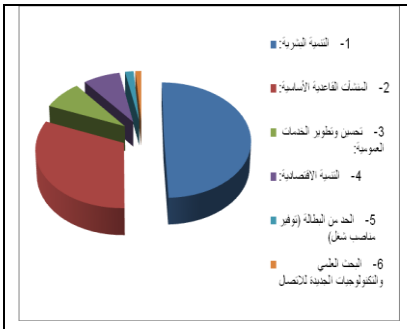


**المصدر: بيان اجتماع مجلس الوزراء، برنامج التنمية الخماسي 2010-2014، مرجع سبق ذكره.**

لقد تضمن القطاعات السابقة ما يلي:

1- **التنمية البشرية:** - التربية الوطنية والتعليم العالي ؛ - السكن والصحة والمياه ؛
- التضامن والشؤون الدينية ؛ - الرياضة والمجاهدين والتجارة.

**2- المنشآت القاعدية الأساسية:** - الأشغال العمومية: الطرقات، الموانئ، المطارات ؛
- النقل: السكك الحديدية، المحطات الجديدة، المطارات ؛
- تهيئة الإقليم: المدن الجديدة.

**3- التنمية الاقتصادية:** - الملاحة والصيد البحري - إنعاش وتحديث المؤسسات العمومية ؛
- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

**4- تحسين وتطوير الخدمات العمومية:** العدالة، المالية، التجارة، العمل.

**5- الحد من البطالة (توفير مناصب شغل).**

**6- البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال.**

انطلاقا من الجدول نلاحظ أن السلطات الجزائرية قد أولت أهمية كبيرة للتنمية البشرية على حساب باقي الأنشطة الأخرى وذلك بنسبة بلغت 49,5% من إجمالي مخصصات البرنامج الخماسي والتي قدرت بمبلغ مالي يقدر بـ10122 مليار دينار جزائري، ليليها قطاع البنية التحتية والذي حظي بنسبة 31,5 % وذلك ما يقدر بـ 6448 مليار دينار جزائري، ويمثل ما حظي به القطاعين 81% وما تبقى من مخصصات البرنامج قد وزع بنسب متفاوتة بين كل من تحسين وتطوير الخدمات العمومية والتنمية الاقتصادية والحد من البطالة والبحث العلمي والتكنولوجيات على التوالي. إذن الحكومة في هذا البرنامج لم تهمل مجال البنية التحتية وواصلت في دعم هذا القطاع لما له من أهمية في دعم التنمية الاقتصادية وبعث النمو الاقتصادي.

**ثالثا: انعكاس البرامج التنموية في الجزائر على أهداف السياسة الاقتصادية لكالدور.**

لقد طبقت السلطات الجزائرية برامج تنموية طيلة الفترة 2001-2014 والتي كانت في مجملها تهدف إلى إعطاء الاقتصاد الجزائري دفعة قوية، وقد كانت هذه الأخيرة كنتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، حسب التقارير ودراسات أهل الاختصاص فقد حققت نتائج مقبولة لكن حسب البعض الآخر فقد اعتبرت هذه النتائج ما هي إلا حالة دورية قد كانت نتيجة لارتفاع أسعار المحروقات، وفيما يلي شرح لأهم ما انعكست عليه هذه البرامج على متغيرات المربع السحري لكالدور:

**3-1- البرنامج الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004.**

**جدول رقم 06: أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي2001-2004.**

| المتغيرات الكلية | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 |
|---|---|---|---|---|
| معدل النمو الاقتصادي | 2,1 | 4,7 | 6,9 | 5,2 |
| معدل التضخم | 4,23 | 1,42 | 2,6 | 3,56 |
| معدل البطالة | 27,3 | 25,7 | 23,7 | 17,7 |
| التوازن الخارجي | 6,19 | 3,66 | 7,47 | 9,25 |
| المربع السحري لكالدور في الجزائر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول | 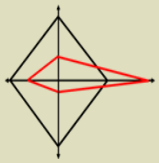 | 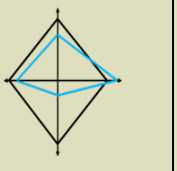 | 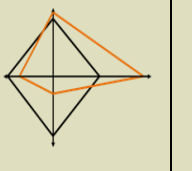 | 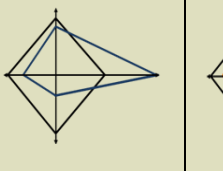 |

**المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر.**

**الشكل رقم 05: رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.**

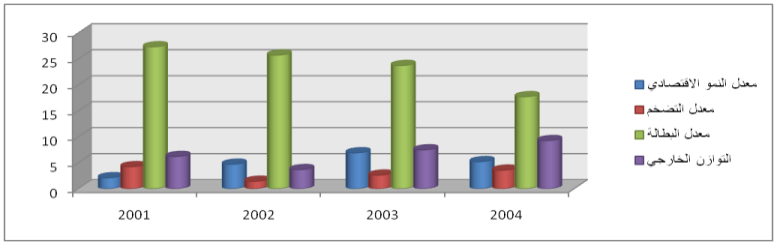


**المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول 06.**

من خلال ملاحظة أشكال المربع السحري لكالدور أنها لم تحقق الشكل الأمثل حسب كالدور إلا أنه تم تحقيق نتائج جيدة، وجملة ما حققه البرنامج خلال الأربع سنوات هو:

- ارتفاع معدل النمو الاقتصادي من 2,1% سنة 2001 إلى أعلى نسبة له 6,9% خلال سنة 2003، وهذه الأخيرة لم تحقق لمدة طويلة ولكنه كان في حدود التوقعات المدرجة للحكومة، فالملاحظ هو أن البرنامج قد حقق معدلات نمو اقتصادي مقبولة، لكن أكثرها يرجع إلى المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات والتي فاقت 40% في تكوين الناتج المحلي ؛
- زيادة معدل التشغيل والذي كان نتيجة استحداث 817000 منصب شغل، النتيجة انعكست بانخفاض معدل البطالة من 27,3% سنة 2001 إلى 17,7% سنة 2004 ؛
- انخفاض معدل التضخم من 4,23% سنة 2001 إلى 2,6% سنة 2003، لكن على العموم فهو مرتفع مقارنة بالفترة التي سبقت تطبيق البرنامج والذي يكون نتيجة حتمية للمنطق الكينزي (تدعيم الطلب أي زيادة حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الذي لا يقابله زيادة حقيقية في الإنتاج نتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي في الجزائر ؛
- زيادة الإنفاق المحقق من طرف الدولة أدى إلى زيادة الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق البرنامج نتيجة اطلب الكلي المتزايد ؛
- تم تحقيق نمو خارج المحروقات بنسبة 5%، إلا انه على الصعيد الهيكلي لم يتم تجسيد هدفه المتمثل في دعم النمو وذلك راجع إلى:[23]

1. أن الارتفاع الهام لمداخيل الأسر قد أدى إلى تنامي الواردات بشكل كبير ؛
2. أن الطلب العمومي المكثف لم يسمح لنمو حقيقي للاستثمار المنتج المحلي، وبالأخص بالنسبة للمؤسسات العمومية التي توجد في وضعية مالية صعبة ؛
3. إن الاستثمار الأجنبي خارج قطاع المحروقات لم يكن معتبرا في حين كان الطلب العمومي إلى حد كبير في فائدة المؤسسات الأجنبية.

| المتغيرات الكلية | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو الاقتصادي | 5,1 | 2,0 | 3,0 | 2,4 | 2,4 |
| معدل التضخم | 1,64 | 2,33 | 3,56 | 4,86 | 5,74 |
| معدل البطالة | 15,3 | 12,3 | 11,8 | 11,3 | 10,2 |
| التوازن الخارجي | 16,94 | 17,73 | 29,55 | 36,99 | 3,86 |
| المربع السحري لكالدور في الجزائر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول | 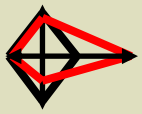 | 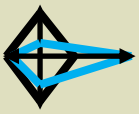 | | 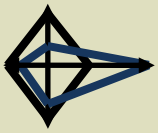 | |

**الشكل رقم 06**: رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي **2005–2009**.

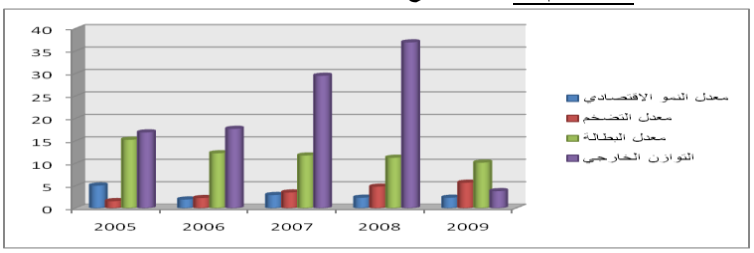


**المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول 07.**

من خلال الأشكال وخاصة أشكال المربع السحري حسب كالدور فإن السياسة الاقتصادية لم تصل إلى الأمثلية في تحقيق أهدافها، إلا أنها قد حققت جملة من النتائج:

- اتسم النمو الاقتصادي خلال فترة البرنامج بالانخفاض المقارنة مع برنامج الإنعاش الإقتصادي وذلك راجع إلى تراجع أسعار المحروقات بسبب نقص الطلب العالمي على المحروقات نتيجة الأزمة المالية التي شهدها الاقتصاد العالمي ؛
- ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي في تخفيض نسبة البطالة حيث انتقلت من 17,7% سنة 2004 إلى 10,2% سنة 2009، وعلى العموم فإن معدلات البطالة في ظل هذا البرنامج في تراجع مستمر وسيأتي لاحقا تفسير ذلك ؛
- تم الكشف عام 2008 على عمليات إعادة تقييم المشاريع المعتمدة في برنامج دعم النمو وتأخر في إنجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار، ويعد ثقل العبء المالي للبرنامج نتيجة حجم عمليات إعادة التقييم الناتجة عن النقص في نضج الدراسات وارتفاع أسعار المواد وغيرها من المدخلات، حيث شهد البرنامج إعادة تقييم برسم سنة 2010 فقط بقيمة 815 مليار دج.[24]

**3-3- البرنامج الثالث: برنامج التنمية الخماسي2010-2014.**

**جدول رقم 08: أهداف السياسة الاقتصادية حسب كالدور خلال برنامج التنمية الخماسي 2010-2014.**

| المتغيرات الكلية | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو الاقتصادي | 3,5 | 2,35 | 3,1 | 2,8 | 3,6 |
| معدل التضخم | 3,9 | 4,5 | 8,9 | 3,5 | 4,3 |
| معدل البطالة | 10 | 9,8 | 9,7 | 9,3 | 9,8 |
| التوازن الخارجي | 7,02 | 10,22 | 8,48 | 2,88 | 2,84 |
| المربع السحري لكالدور في الجزائر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول | 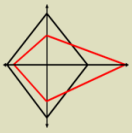 | 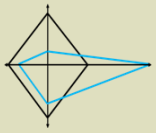 | 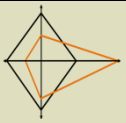 | 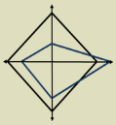 | 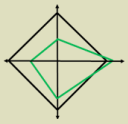 |

**المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، بنك الجزائر**

**الشكل رقم 07: رخص برنامج الإنعاش الاقتصادي 2010-2014.**

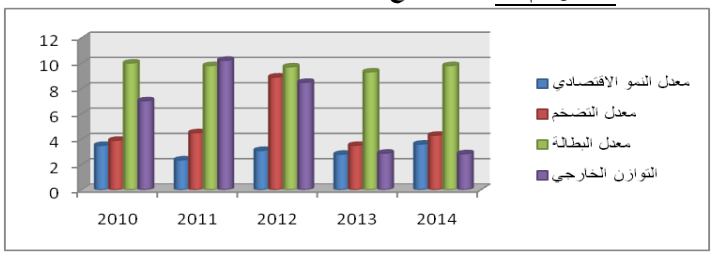


**المصدر: من إعداد الباحث بناءا على معطيات الجدول 08.**

من خلال الأشكال وخاصة أشكال المربع السحري حسب كالدور فإن السياسة الاقتصادية لم تصل إلى الأمثلية في تحقيق أهدافها، إلا أنها قد حققت جملة من النتائج الجيدة أهمها:

| المتغيرات الكلية | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 |
|---|---|---|---|---|---|
| معدل النمو الاقتصادي | 3,5 | 2,35 | 3,1 | 2,8 | 3,6 |
| معدل التضخم | 3,9 | 4,5 | 8,9 | 3,5 | 4,3 |
| معدل البطالة | 10 | 9,8 | 9,7 | 9,3 | 9,8 |
| التوازن الخارجي | 7,02 | 10,22 | 8,48 | 2,88 | 2,84 |

- بالنسبة لمعدل النمو الاقتصادي فهو في حالة تذبذب وغير مستقر، فمن 3,5% سنة 2010 إلى أعلى نسبة له 2,35% خلال سنة 2011 ثم إلى 3,1% خلال سنة 2012 ثم ليرتفع من جديد إلى 3,6% خلال سنة 2014، فالملاحظ هو أن البرنامج قد حقق معدلات نمو اقتصادي مقبولة، لكن أكثرها يرجع دائما إلى المساهمة الكبيرة لقطاع المحروقات والتي فاقت 40% في تكوين الناتج المحلي ؛
- أما بالنسبة لمعدل البطالة فقد كانت النتائج واضحة حول مقصود الحكومة والعازمة على تخفيض معدلات البطالة، وكان ذلك مواصلة لما جاء به البرنامجين السابقين بخصوص الرفع من معدل التشغيل، فقد تم تسجيل انخفاض معدل البطالة من 10% سنة 2010 إلى 9,3% سنة 2013
- أما بالنسبة لمعدل التضخم فقد تم تسجيل ارتفاعه خلال بداية البرنامج، ويرجع ذلك بالأساس إلى ضخامة البرنامج والذي نشأ عنه إصدارات جديدة للكتلة النقدية من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع الأسعار العالمية التي تسبب في استيراد التضخم من الخارج نتيجة التدعيم الكبير للطلب الكلي (تدعيم الطلب أي زيادة حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الذي لا يقابله زيادة حقيقية في الإنتاج نتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي في الجزائر)، فمن 3,9% سنة 2010 إلى 8,9% سنة 2012، لكن تم تسجيل انخفاضه إلى 4,3% سنة 2014 ؛
- أما بالنسبة للتوازن الخارجي فقد تم تسجيل تراجع كبير في الفائض المحقق مقارنة ببرنامج دعم النمو الاقتصادي، فقد تم تسجيل 10,22% سنة 2011 ليصل إلى 2,84% سنة 2014، ويرجع السبب في ذلك إلى:

1. تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية مما انعكس على العوائد البترولية للاقتصاد الجزائري والذي تمثل أكثر من 95% فيه صادرات المحروقات، وهذا ما يفسر تراجع حجم الصادرات ؛

2. زيادة الطلب المحلي على السلع الخارجية نتيجة لعجز الجهاز الإنتاجي المحلي على تلبية الطلب المحلي وهذا ما يفسر زيادة حجم الواردات
3. تراجع قيمة الدولار مما أدى إلى تحمل الاقتصاد الجزائري فاتورة تراجع عوائد الصادرات.

**3-4- تقييم توجهات للسياسة الاقتصادية وانعكاسها على أهدافها حسب كالدور:**

**3-4-1- النمو الاقتصادي:**

بالرغم من التحسن الذي عرفه النمو الاقتصادي في الجزائر إلا أنه يبقى هشا، ولا يتم التعويل عليه كثيرا خصوصا في مجالي التنمية والتشغيل، ونقطة الضعف التي يعاني منها الاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات تتمثل في القطاع الصناعي، والتي كان متوسط نموه خلال هذه الفترة 2,6% وهي مساهمة تبقى ضعيفة ومتذبذبة في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، فهذا القطاع هو بمثابة المحرك الرئيسي للنمو المستدام في مختلف الاقتصاديات المعاصرة، فضلا عن طابعه الجزئي في الإنتاج الوطني، فإن الإنتاج الصناعي يحتل مكانة هامة في قياس المجاميع الكلية، كون أن التنمية الصناعية تعد المظهر البارز والمميز للنمو الاقتصادي، وباعتبارها من محفزات القطاعات الأخرى، ومصدرا للرقي التقني والتكنولوجي من خلال نشرها للابتكار والإبداع.[25]

**3-4-2- التضخم:**

تهدف السياسة الاقتصادية إلى الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي، فالبرغم من محاولة الجزائر لضبط التضخم إلا أنها فشلت إلى حد ما ويرجع ذلك إلى أن التضخم في الجزائر لا يفسر بعوامل نقدية فقط، وعليه فإنه على العموم يرجع إلى:

- التضخم الناتج عن أسعار الواردات في المواد الغذائية وهو التضخم المستورد ؛
- التضخم الناشئ عن الإنفاق الحكومي الكبير في مجال دعم المواد الأساسية ؛
- النمو في الكتلة النقدية، فقد عرفت هذه المرحلة التنموية نمو ملحوظ في الكتلة النقدية على حسب ما ورد في إحصائيات بنك الجزائر، والسبب الأساسي في ذلك هو تزايد الأرصدة النقدية الصافية لتنفيذ البرامج التنموية الحالية.

**3-4-3- البطالة:**

يعد التوجه الكينزي حول التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية في دعم الطلب الكلي كآلية لنشيط سوق العمل من أهم ما قامت علية الخطط التنموية في الاقتصاد الجزائري للفترة 2001-2014، فالزيادة التوسعية للإنفاق العام كان في مجملها محاولة خلق مناصب شغل جديدة من خلال تشجيع الاستهلاك وبالتالي محاولة تلبية الطلب المتزايد من خلال زيادة حجم الإنتاج الذي يستدعي توظيف عمال وعليه زيادة مستوى التشغيل. وتشير الإحصائيات إلى أن الزيادة الكبيرة في مستوى الإنفاق العام قد رافقها زيادة مستوى التشغيل، فبعد أن وصل معدل التشغيل سنة 2000 إلى 68% فقد قفز إلى 90% سنة 2010 مع بداية تطبيق البرنامج الخماسي، وهذا يدل على التوجه الصريح للسياسة الاقتصادية في الجزائر خلال البرامج التنموية. فالملحوظ حول فاعلية السياسة الاقتصادية هو انه حققت نجاحا إلى حد ما في الحد من البطالة وزيادة مستويات التشغيل، وقد جسدت في خلق مناصب شغل جديدة من خلال:

- تدعيم المشروعات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ؛
- تدعيم المشاريع القديمة وتنميتها وخاصة التي تساهم في خلق الثروة ؛
- خلق مناصب شغل من خلال عقود ما قبل التشغيل والشبكة الإجتماعية ومشاريع الجزائر البيضاء.

**3-4-4- التوازن الخارجي:**

إذا كان إتمام المعاملات الاقتصادية الدولية يترتب عليه حقوقا والتزامات بين الدول المختلفة، فان الحكومات تقوم بإعداد سجل منظم لبيان نتيجة هذه المعاملات الاقتصادية التي تتم بين دولة معينة وبين الدول الأخرى. وقد تعددت التعاريف حول ميزان المدفوعات، إلا أنها تصب في معنى واحد وذلك أن ميزان المدفوعات لا يزيد عن كونه "بيانا حسابيا يجري فيه تسجيل المعاملات الاقتصادية الدولية، والتي تتم بين المقيمين في بلد معين-وبين المقيمين في البلدان الأجنبية خلال فترة زمنية معينة- غالبا ما تكون سنة"[26]. نسجل أنّ هناك حالة من تسجيل الفائض المتنامي في رصيد هذا الأخير، وذلك خلال برامج التنمية 2001- 2014، والسبب في ذلك هو زيادة عائدات النفط. ما يمكن أنّ نستنتجه هو أنّ حالة ميزان المدفوعات الجزائري تتوقف على ميزان العمليات الجارية، والذي بدوره يعتمد على التغيرات التي تطرأ على أسعار المحروقات، حيث أنّ أسعار هذه الموارد متغيرات خارجية بالنسبة للاقتصاد الجزائري نتيجة عدم التحكم فيها محليا، مما يدل على عدم استقرار ميزان المدفوعات الجزائري رغم ما يحققه من فوائض.

فالملاحظ هو أن حجم الواردات قد ارتفع بشكل ملحوظ فقد قفز من 9,4 مليار دولار سنة 2001 إلى 37,9 مليار دولار مع بداية تطبيق المخطط الخماسي للتنمية، فقد تزايد الواردات على نحو أكثر من 300% خلال برامج التنمية الاقتصادية، فهذا يدل على أن تلبية الطلب المحلي كان

أثرة من القطاع الخارجي مما يدل على ضعف الإنتاج المحلي من جهة وعدم قدرته على استيعاب الطلب الكبير، وهذا ما ضيع فرص كبيرة على الاقتصاد المحلي في خلق فرص عمل أكبر مما يؤدي إلى تخفيض أكبر لمعدلات البطالة ومعدلات نمو اقتصادي أكبر.[27]

**خاتمة:**

لقد شهد الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2001-2014 تطبيق ثلاث مخططات تنموية عملاقة بمخصصاتها المالية، ولقد حققت هذه البرامج التنموية نتائج مهمة فيما يتعلق بالنمو الاقتصادي وكذا رفع معدلات التشغيل والحد من البطالة والسيطرة على الأسعار وأخيرا التوازن الخارجي، لكن البعض يعتبر ذلك مجرد حالة ظرفية نتيجة لارتباط تمويل هذه البرامج بعوامل خارجية والتي أهمها العوائد النفطية. ولقد توصلنا من خلال دراستنا هذه إلى:

- استطاعت السياسة التوسعية الإنفاقية الحد من ظاهرة البطالة في الاقتصاد الجزائري، بالرغم من أنه يُطرح عدة تساؤلات حول نوعية الموارد المالية التي تَعتمد بدرجة كبيرة على العوائد النفطية وجبايتها ؛
- نقص فاعلية السياسة الاقتصادية في الجزائر في تحقيق أهدافها ويمكن إرجاعه إلى:
  1. عدم استيعاب الاقتصاد الجزائري لهذا الحجم الكبير من الاستثمارات العامة ؛
  2. عدم القدرة على التخطيط الصحيح والتدرج في تطبيق السياسة الاقتصادية المنتهجة ذات القدرات المالية الهائلة.
- عدم التوازن في الخطة الإقتصادية المنتهجة في الجزائر وذلك من خلال التركيز على جانب الطلب وتدعيمه وإهمال جانب العرض والمتمثل في ضعف الجهاز الإنتاجي مما أدى بتلبية قدر كبير من الطلب المحلي عن طريق الواردات ؛
- تبعية الاقتصاد الجزائري للعوائد النفطية، وهذا ما يطرح إشكالية الاستمرار في تمويل مشاريعها التنموية في ظل البرامج التنموية من جهة، ومن جهة أخرى التصدي للصدمات المتأتية من الأسواق العالمية للنفط ؛

**الهوامش والإحالات:**

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **السياسات الاقتصادية- تحليل جزئي وكلي-**، مكتبة زهراء الشرق، القاهرة، مصر، 1998، ص 208.

[2]- للمزيد أنظر: نعمت الله نجيب وآخرون، **مقدمة في الاقتصاد**، الدار الجامعية، بيروت -لبنان-، 1990، ص 141.

[3]- تومي صالح، **مبادئ التحليل الاقتصادي الكلي**، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[4]- للمزيد أنظر: مُحَمَّد صلاح، **المفاضلة بين التوازن الخارجي والنمو الاقتصادي في الجزائر**، مذكرة ماجيستير في العلوم الاقتصادية تخصص نقود وبنوك، جامعة الشلف -الجزائر-، 2010، ص ص: 117-119.

[5]- بوطالب قويدر، **Efficacité des politiques économiques et croissance : le cas de l'Algérie** الملتقى الدولي الثاني حول: **إشكالية النمو الإقتصادي في بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا** يومي: 14و 15 نوفمبر 2005، جامعة الجزائر، ص 106.

[6]- طالبي صلاح الدين، **محاولة تقييم الإنعاش الاقتصادي في الجزائر في ضوء المقاربة الكينزية خلال الفترة 2000-2010**، أبحاث الملتقى الدولي: **تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، أيام 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص 06.

[7]- نفس المرجع، ص 07.

[8] - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي**، الندوة العامة العادية الثالثة والعشرون، السداسي الأول، 2003، ص 17.

[9] - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2001**، الدورة العامة التاسعة عشر، نوفمبر 2001، ص 122.

[10] - بوفليح نبيل، **دراسة تقييمية لسياسة الإنعاش الاقتصادي المطبقة في الجزائر في الفترة 2000-2010**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 12، جامعة مُحَمَّد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012، ص 253.

[11] - كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004**، مرجع سبق ذكره، ص 204.

[12] - أنظر: - مصالح الوزير الأول، **ملحق بيان السياسة العامة**، 16 أكتوبر 2010، الجزائر، 2010، ص 51.

- World Bank, **a public expenditurerview**, Report N 36270 Vol 1, 2007, P 02.

[13] - بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية غلى تقييم البرامج الاستثمارية -مقاربة نقدية-**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 14-15.

[14] - World Bank, **a public expenditurerview**, Op-cit, P 02.

[15]- صالحي ناجية، مخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014): نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، أبحاث الملتقى الدولي: **تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، أيام 11-12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص 07.

[16]– World Bank, **a public expenditurerview**, Op-cit, P P: 34-37.

[17]– Ipid, P 16.

[18] – صالحي ناجية، مخناش فتيحة، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001–2014): نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، مرجع سبق ذكره، ص 09.

[19] – نفس المرجع، ص 08.

[20] – بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي 2010–2014**، وثيقة إلكترونية، تاريخ التحميل: 2014/04/10.

[21] – بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية –مقاربة نقدية–**، مرجع سبق ذكره، ص ص: 17–18.

[22] – بيان اجتماع مجلس الوزراء، **برنامج التنمية الخماسي 2010–2014**، مرجع سبق ذكره.

[23] – بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري: من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية –مقاربة نقدية–**، مرجع سبق ذكره، ص 13.

[24] – المرجع نفسه، ص ص: 15–16.

[25] –M.Bellataf**, Economie du Développement,** OPU, Alger, 2010, P17.

[26]– أسامة بشير الدباغ، أثيل عبد الجبار الجومرد، **المقدمة في الاقتصاد الكلي**، دار المناهج، عمان، 2003، ص ص:485– 486.

[27]– محمد كريم قريف، محمد طاهر سعودي، **السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي**، مجلة تكريت للعلوم، العراق، المجلد 19، العدد 12، 2014، ص 339.